الأهرام

المصدر: الحياه

التاريخ : ٣٠ اغسطس ٢٠٠٢

قضايا حساسة في مفاوضات السلام السودانية (الحلقة الخامسة)

الرقابة الدولية سيف مسلط فوق عنق السودان

نزار ضوالنعيم *

■ يدرك المفاوضون الجنوبيون انهم في حاجة الى الاجماع الوطني والديموقراطية لضمان تنفيذ اي اتفاق يتوصلون اليه مع حكومة الخرطوم في مشاكوس، إذا اريد لمثل هذا الاتفاق البقاء ورسم خريطة المستقبل التي يطمحون اليها. ويدركون ايضاً انهم يحاورون حكومة لا تمثل كل اهل البلاد. وقد يشجعهم ذلك على الجنوح الى زيادة المكاسب بانتهاز الفرصة، لكنهم بلا شك يرمون ببيض كثير في سلة صغيرة.

الضمانات المطلوبة لتنفيذ اتفاق بحجم مشروع السلام السوداني كثيرة ومتعددة، لكن اهمها وابقاها إجماع وطني وديموقراطية منتظمة تضمن الاستقرار. غير ان المتمردين قد لا يكونون في عجلة لتحقيق الديموقراطية، خصوصا في الجنوب، وهم على اعتاب مرحلة التمكين وتوطيد حكمهم فيه.

الاجماع والديموقراطية صنوان، ولن يمكن الجنوبيين ضمان الاجماع الذي يحمي اتفاقهم ويوفر له البقاء من دون ديموقراطية. ولذلك هم اصحاب مصلحة في الاجماع الذي يترجم بلغة المفاوضات الجارية حالياً في عبارة «اشراك كل القوى السياسية». غير ان «كل القوى السياسية» لن تشارك من دون ديموقراطية تتيح لها مجرد الامل بالحكم ذات يوم. والانتخابات الحرة والتداول السلمي للسلطة تعادل تسليم السلطة في نظر بعض الحاكمين، ولذلك فإنها تنسف دافع الحكومة الاساسي الى التفاوض من اجل البقاء في الحكم وليس تسليمه.

الثقة والصدقية

وعندما يستحيل الاجماع والديموقراطية، يبرز الضمان الثاني وهو الثقة والصدقية، وهما سلعتان اندر ما تكونان في صراع مثقل بظلامات التاريخ والدين والعرق والثروة. وللدولة السودانية رصيد كثيف من الاخلال بالعهود للجنوبيين في ماضيها، وتراث عميق من انعدام الثقة في حاضرها. ولذلك فإن المفاوض الجنوبي لن يرتكز على الثقة ضمانة لالتزام التنفيذ بعد ان يضع سلاحه جانباً.

وواقع الثقة والصدقية في السودان ملطخ بالاحقاد والمرارات، فحكومته لم تدع حيلة في الكتاب الا واستخدمتها ضد خصومها السياسيين. مهد ذلك السبيل لان يصبح التدخل الدولي امراً يستعد لقبوله بعض الد اعدائه واكثر الناس حساسية من سيرته. وليس من دليل ابلغ من قول الصادق المهدي إن «اي محاولة لفرض رأي على السودانيين تمثل تدويلاً خبيثاً، لكن الحقيقة هي ان السودانيين قبلوا اسساً تصلح لابرام اتفاق بينهم، غير ان ما ترسب في النفوس من فجوة الثقة جعل الاتفاق المباشر بينهم في هذه المرحلة امراً عسيراً (...) اساليب الحكومة (كما حصل مع رياك مشار ومع حزب الامة) تودي بالصدقية، وتوجب وجود رقابة دولية».

الرقابة الدولية

لم يبق أمام المفاوضين غير ضمان الرقابة الدولية وهي امر

جون قرنق.

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

عصي على حكومة اكدت كثيراً انها ترى في التدخل الاجنبي انتقاصاً من السيادة، وهي محقة. وبنت على ذلك رصيداً من التاييد حين كان شعارها «ناكل مما نزرع، ونلبس مما نصنع». ولم يقصر المجتمع الدولي من ناحيته، فبادلها عداء بعداء. لكن الحكومة اليوم ليست بذات الحساسية من «التدخل الدولي» اذا كان خفيض الصوت خفي القسمات. اما الوسطاء فهم مجبولون على تَقَبُّل الرقابة الدولية بحكم التكوين، اذ ان الوساطة أول ابواب التدخل والرقابة ليست سوى خاتمته.

لم يعرض المبعوث الرئاسي الاميركي السناتور جون دانفورث، وهو الأب الروحي لعملية السلام السودانية الحالية، اقتراحاً او فكرة وإلا الحق بها شكلاً من اشكال الرقابة الدولية بدءاً بوقف النار في جبال النوبة ومروراً باقتراحاته لقسمة النفط وضمان الحريات الدينية، وانتهاءً بحملة للتطعيم من امراض الطفولة. ولذلك فإن الرقابة الدولية هي مفتاح الحل الجديد وضمانته رضي السودانيون أم ابوا.

ويسترسل المشروع الاميركي المنبع الذي قدم الى المفاوضين في الجولة الاولى من المحادثات (١٢ حزيران/يونيو - ٢٠ تموز/يوليو) في الضمنانات، وينصب «دولاً صديقة واطرافاً متعددة و/ او منظمات دولية سيحددها الطرفان» ضامنة للاتفاق وموقعة عليه و«ستوفر (فرق) رقابة،(...) وتساعد في ضمان تنفيذ بنود اتفاق السلام بفرض عقوبات على الطرف/ الأطراف المخطئة». ويذهب الى ابعد من ذلك واصفاً العقوبات بانها «عقوبات ذكية، وعلى السفر وتاشيرات الدخول، وتجميد المساعدات، وتحديد الاقامة». وامام الاطراف اقتراح أن يتبنى مجلس الامن الاتفاق ويشكل لجنة دائمة لمراقبة تنفيذه.

وتقيم الرقابة المقترحة الية لتلقي الشكاوى وهي «جسم سَيُنشا لضمان تنفيذ بنود الاتفاق وله صلاحية تلقي الشكاوى ضد خرق الاتفاق والفصل فيها والتصرف إزاءها». لكن الرقابة ليست فقط على تنفيذ الاتفاق وانما ولدت رقابات كثيرة، فهناك رقابات على صرف عائدات النفط تعني عملياً خروج معظم القرار المالي من اليد السودانية. ورقابة على ضمان الحريات الدينية تخرج بعض القرار من يد السلطة القضائية. ورقابة على تنفيذ الترتيبات الأمنية الانتقالية تخرج بعض القرار من يد الجيش والأجهزة الامنية، ورقابة على توزيع الحصص في المناصب تخرج بعض الأمر من يد الرئاسة.

وحتى لا يوصف هذا بالقول إنه خيال جموح، نكتفي بأمر وقع فعلاً في الأسبوع الاول من الجولة الثانية من المفاوضات، حين طلب المتمردون الاطلاع على نصوص الاتفاقات التي وقعتها حكومة السودان مع شركات النفط قبل مناقشة بند قسمة الثروة. وهذه الاتفاقات، لمن لا يعلم، سر حتى على بعض وزراء الحكومة، ولا يعرف تفاصيلها سوى نفر قليل جداً من قلب الدولة. وبالطبع كان بين حضور المفاوضات وسطاء مندوبون من اميركا وبريطانيا والنروج وكندا وايطاليا وكينيا واوغندا واريتريا وجيبوتي واثيوبيا والامم المتحدة وربما الصومال. سر السودان الممنوع على بعض حكامه باتت تعرفه فجاة عشر دول وبعض المنظمات.

بالطبع ستناضل الحكومة من اجل اخفاء الجزء الأعظم من هذه الرقابات عن اعين السكان. وفي تجربة وقف النار في جبال النوبة درس وعظة، اذ اصرت على عدم نشر الاتفاق، ثم قالت انه لا توجد فيه رقابة، ثم قالت ان المراقبين من الدول الصديقة فقط (وصديق قرنق ليس في الضرورة صديق البشير). ثم قالت انه لا بد من موافقتها على أي دولة تشارك، حتى طلع جنرال اميركي وآخر دنماركي بزيهما الرسمي على شاشة تلفزيون السودان.

ورطة الرقابة

ويطرح مدى الرقابة الزمني تساؤلات جدية، فهي نظرياً

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

الرئيس السوداني عمر البشير يصافح المبعوث الاميركي جان دانفورث «ابو عملية السلام» في السودان.

مرتبطة بالاتفاق ومدته ست سنوات، لكن الرقابة ستبقى بعد ذلك لامد طويل في حالتي الوحدة والانفصال. والورطة في هذه الرقابة انها مدعوة بواسطة الطرفين، ولذلك فانهما معا يحددان انتهاء مهمتها. وورطة الطرفين ان التوقيت الذي قد يختاره لا يكون متطابقاً بالضرورة. واذا قرر الجنوبيون تاييد الوحدة في الاستفتاء، فإنهم سيقولون ببقاء الرقابة لفترة للاطمئنان إلى التزام الشمال منحهم حقوقهم. وقد يقول الشمال ايضاً انه يريد بقاء الرقابة لضمان انضباط الجنوب في التزامه الوحدة، وفيه انفصاليون اشداء صوتوا ضد الوحدة. وفي حال الانفصال سيحتاج الطرفان الى رقابة تقسّم ثروات البلد بـ«العدل»، وتراقب الحدود وترعى عناصر الكيان الجديد وتسهر على امنه الى حين قيام دولته الفتية. واخطار الرقابة كثيرة وخطيرة، فهي تستطيع التحكم بثروة البلد من خلال صندوق عائدات النفط والثروات الطبيعية الاخرى لضمان نزاهة القسمة. وتستطيع التحكم بموازنة الدولة لضمان نزاهة القسمة بين المركز والاقليم.

وسيتلاعب الرقيب بالصيغة الاقليمية، فلن يكون من مصلحة الخرطوم شد أوتار التوتر مع دولة ينتمي اليها مراقب يرصد خلجات البلد وسكناته، ويمزج بين التسوية السياسية الداخلية ومصالحه. ولأميركا، كبير الرقباء، مشروع اقليمي لا بد ان يراعيه من يخضع لمراقبتها في شؤونه الداخلية وان لم يرد ذلك. وقد تمكّن الرقابة الغربيين، حلفاء الجنوبيين، من الضغط عبرهم لافرقة التطلعات السودانية على حساب انتمائه العربي حتى يغدو واجهة اجتماعية فقط.

وفي المسالة الدينية ستجد الرقابة ذاتها متفقة مع التصور الاميركي والمزاج الدولي السائد والحريص على عدم وجود «اصولية»، وقد ينتج من ذلك ضغط في المناهج التعليمية والصرف على النشاط الديني وإعادة نظر في عمل الهيئات الخيرية والجمعيات الدينية، لئلا تمارس إحداها دوراً سياسياً.

سيقبل الوسطاء تخفيف ظاهر الرقابة، لكنهم لن يستطيعوا او يرغبوا في تخفيف جوهرها وحقيقتها. سيجد السودان نفسه تحت مروحة من التدخلات تاتي كلها في سلة الاتفاق السياسي الاساسي وثمنه. وستظل هذه الرقابة بين ظهرانيه لوقت طويل مقبل اذا تحقق اتفاق السلام. لم تخرج الرقابة من بلد دخلته الا بعد لأي... سيف الرقابة بات مرفوعاً فوق عنق السودان.

---

* من اسرة «الحياة».

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية